

القرار ٢٠٢٦ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٨٥ المعقودة في ١٤ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
(S/2011/746) عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يحيط علماً بموافقة حكومة قبرص على ضرورة الإبقاء على قوة الأمم المتحدة
لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ نظراً للأوضاع السائدة
في الجزيرة،

وإذ يشاطر الأمين العام اعتقاده الراسخ بأن المسؤولية عن إيجاد حل تقع أولاً وقبل
كل شيء على عاتق القبارصة أنفسهم، وإذ يعيد تأكيد الدور الرئيسي للأمم المتحدة
في مساعدة الطرفين على التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للتراع في قبرص ولانقسام الجزيرة،

وإذ يرحب بما أحرز حتى الآن من تقدم في المفاوضات الكاملة وبالبيانات المشتركة
الصادرة عن الزعيمين، بما فيها البيانان المؤرخان ٢٣ أيار/مايو و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وإذ يرحب بالانتقال نحو مرحلة مكثفة بقدر أكبر من المفاوضات، وإذ يشدد على
أنه لا يمكن تحمل الوضع الراهن، وإذ يبحث بقوة الزعيمين على زيادة زخم المفاوضات،
ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية، من أجل التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة وعادلة
على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية وفقاً لما هو مبين
في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع،

وإذ يشدد على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمشاركة جميع الأطراف مشاركة تامة ومرنة وبناءة في المفاوضات، وإذ يشاطر الأمين العام رأيه بأن التوصل إلى حل هو أمر في متناول اليد حقا، وإذ يتطلع إلى إحراز تقدم حاسم في المستقبل القريب، بما في ذلك خلال الفترة التي تسبق الاجتماع الذي سيعقده الأمين العام مع الزعيمين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وإذ يشاطر توقع الأمين العام "أن يتم حل كل الجوانب الداخلية للتسوية بحلول ذلك التاريخ وأن تتمكن بذلك من المضي إلى عقد مؤتمر متعدد الأطراف بعد ذلك بفترة وجيزة". بموافقة الطرفين،

وإذ يرحّب بالجهود التي بذلها الأمين العام لحفز التقدم خلال لقائه مع الزعيمين في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وبعترامه لقاء الزعيمين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وإذ يحيط علماً باعتزام الأمين العام تقديم تقييم مستكمل عن حالة العملية إلى مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢،

وإذ يشير إلى ضرورة المضي قدماً في النظر في التدابير العسكرية لبناء الثقة وفي مناقشتها، وإذ يدعو إلى استئناف الجهود الرامية إلى تنفيذ جميع التدابير المتبقية وإلى الاتفاق على مزيد من الخطوات لبناء الثقة بين الطائفتين وتنفيذها،

وإذ يعيد تأكيد أهمية استمرار عمليات عبور القبارصة الخط الأخضر، وإذ يشجع على فتح معابر أخرى بالاتفاق بين الجانبين،

واقتراعاً منه بالفوائد المهمة الجمة التي يمكن أن يجنيها القبارصة كافة من إيجاد تسوية شاملة ودائمة في قبرص، وإذ يحث الجانبين وزعيميهما على تعزيز الخطاب العام الإيجابي، وإذ يشجعهما على أن يشرحا بوضوح للطائفتين فوائد التسوية، وكذلك ضرورة إبداء المزيد من المرونة وروح التوافق لضمان تحقيقها قبل وقت كافٍ من إجراء أي استفتاءات محتملة،

وإذ يرى أن تقويض مصداقية الأمم المتحدة إنما يقوّض عملية السلام نفسها،

وإذ يسلط الضوء على الدور الداعم الذي يؤديه المجتمع الدولي، ولا سيما الدور الذي تؤديه الأطراف المعنية في اتخاذ إجراءات عملية لمساعدة الزعيمين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي على أن يغتنما تماماً الفرصة السانحة حالياً،

وإذ يحيط علماً بتقييم الأمين العام الذي يفيد بأن الحالة الأمنية في الجزيرة وعلى امتداد الخط الأخضر لا تزال مستقرة، وإذ يحث كلا الجانبين على تجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوتر أو يقوّض التقدم المحرز حتى الآن أو يضر بحسن النية السائد في الجزيرة،

وإذ يشير إلى اعتقاد الأمين العام الراسخ بأن الوضع في المنطقة العازلة سيتحسن إذا قبل الجانبان مذكرة عام ١٩٨٩ التي تستخدمها الأمم المتحدة،

وإذ يلاحظ مع الأسف أن الجانبين يمنعان الوصول إلى حقول الألغام المتبقية في المنطقة العازلة، وأن أعمال إزالة الألغام في قبرص قد توقفت نتيجة لذلك، وإذ يشير إلى الخطر المستمر الذي تمثله الألغام في قبرص، وإذ يحث على التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن تيسير البدء من جديد في عمليات إزالة الألغام وتطهير حقول الألغام المتبقية،

وإذ يبرز أهمية الأنشطة التي تقوم بها اللجنة المعنية بالمفقودين، وإذ يحث على إتاحة الوصول إلى جميع المناطق لتمكين اللجنة من القيام بعملها، وإذ يعرب عن ثقته في أن هذه العملية ستعزز المصالحة بين الطائفتين،

وإذ يقر بأن المشاركة الفعالة لهيئات المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، أساسية للعملية السياسية ويمكن أن تسهم في جعل أي تسوية يتم التوصل إليها مستقبلاً قابلة للاستمرار، وإذ يشير إلى أن المرأة تضطلع بدور مهم في عمليات السلام، وإذ يرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات واللقاءات بين الطائفتين، بما يشمل في جملة أمور الجهود التي تبذلها جميع الهيئات التابعة للأمم المتحدة في الجزيرة، وإذ يحث الجانبين على تعزيز مشاركة المجتمع المدني الفعالة وتشجيع التعاون بين الهيئات الاقتصادية والتجارية وإزالة كل العقبات التي تحول دون إقامة هذه الاتصالات،

وإذ يشدد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجاً صارماً واستراتيجياً إزاء عمليات نشر قوات حفظ السلام،

وإذ يرحب باعتزام الأمين العام الإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يشير إلى أهمية التخطيط لحالات الطوارئ في ما يتعلق بالتسوية، بما في ذلك تقديم توصيات، حسب الاقتضاء، لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة وقوامها ومواردها الأخرى ومفهوم العمليات التي تقوم بها، مع مراعاة التطورات في الميدان وآراء الطرفين،

وإذ يرحب أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها ألكسندر داوئر بصفتها المستشار الخاص للأمين العام المكلف بمساعدة الطرفين في إجراء مفاوضات كاملة بهدف التوصل إلى تسوية شاملة، وبجهود ليزا بوتنهايم، بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام،

وإذ يشاطر الأمين العام ما أعرب عنه من امتنان للحكومة قبرص وحكومة اليونان على ما تقدمانه من تبرعات لتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وطلبه مزيداً

من التبرعات من البلدان والمنظمات الأخرى، وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تساهم بأفراد في القوة،

وإذ يرحب بما تبذله الأمم المتحدة من جهود لتوعية أفراد حفظ السلام، في جميع عملياتها لحفظ السلام، بشأن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى ومكافحتها، وإذ يشجع تلك الجهود،

١ - يرحب بما أحرز من تقدم مشجع حتى الآن في المفاوضات الكاملة وبما وُلد ذلك من إمكانية لإحراز مزيد من التقدم الحاسم في الأشهر المقبلة نحو تسوية شاملة ودائمة؛

٢ - يحيط علماً بتقرير الأمين العام (S/2011/498)؛

٣ - يشير إلى قرار مجلس الأمن ١٩٨٦ (٢٠١١)، ويدعو الزعيمين إلى القيام

بما يلي:

(أ) تكثيف زخم المفاوضات والانخراط في العملية بطريقة بنّاءة ومنفتحة، والعمل على الوصول إلى أوجه تقارب بشأن القضايا الجوهرية المتبقية استعداداً للقائهما مع الأمين العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ولمزيد من العمل في الأشهر المقبلة نحو التوصل إلى تسوية؛

(ب) تحسين الجو العام الذي تجري فيه المفاوضات، بطرق تشمل تركيز الرسائل الموجهة إلى الجمهور على أوجه التقارب وسبل المضي قدماً، وتوجيه رسائل بنّاءة ومنسجمة أكثر؛

(ج) زيادة مشاركة المجتمع المدني في العملية حسب الاقتضاء؛

٤ - يحث على تنفيذ تدابير بناء الثقة، ويتطلع إلى الاتفاق على اتخاذ المزيد من هذه الخطوات وتنفيذها، بما فيها التدابير العسكرية لبناء الثقة وفتح معابر أخرى؛

٥ - يحث جميع الأطراف على إبداء مزيد من التعاون في الاستجابة لطلبات اللجنة المعنية بالمفقودين لاستخراج الرفات في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك في المناطق العسكرية الواقعة في الشمال؛

٦ - يعيد تأكيد جميع قراراته المتعلقة بقبرص، وبخاصة القرار ١٢٥١ (١٩٩٩)

المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وما تلاه من قرارات؛

٧ - يعرب عن تأييده التام لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ويقدر

تمديد ولايتها لفترة أخرى تنتهي في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢؛

٨ - يهيب بالجانبيين مواصلة مشاركتهما، على وجه الاستعجال ومع احترام ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، في المشاورات الجارية مع القوة حول تعيين حدود المنطقة العازلة، وحول مذكرة الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩، بهدف التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل التي لم يبت فيها بعد؛

٩ - يهيب بالجانب القبرصي التركي والقوات التركية إعادة الوضع العسكري الذي كان قائما في ستروفيليا قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

١٠ - يهيب بكلا الجانبين السماح بدخول الأفراد المتخصصين في إزالة الألغام وتسهيل إزالة الألغام المتبقية في قبرص داخل المنطقة العازلة، ويحث الجانبين على توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام لتمتد إلى خارج المنطقة العازلة؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن التخطيط لحالات الطوارئ في ما يتعلق بالتسوية، وذلك بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأن يواصل إطلاع مجلس الأمن على المستجدات حسب الاقتضاء؛

١٢ - يرحب بالجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام القائمة على عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال الجنسي والانتهاكات الجنسية وكفالة امثال أفرادها التام لمدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وأن يُبقي مجلس الأمن على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة، بما في ذلك توفير دورات تدريبية للتوعية قبل الانتشار، واتخاذ الإجراءات التأديبية وغيرها من الإجراءات لكفالة المساءلة التامة في حالات إتيان الأفراد التابعين لها أي سلوك من هذا القبيل؛

١٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.